■ بين افتعال «المعارضة» انحيازها إلى هموم وقضايا الناس «نظرياً» عبر طواحينها الإعلامية.. وبين ما تكشفه حقائق ممارستها في الواقع.. تنفرج هوة التناقض وتنكشف عورات فهمها لمبادئ العمل السياسي وقيم الممارسة السياسية.

وأمام هذا التناقض تصبح مسألة الشراكة في مسؤوليات بناء الوطن، وإنجاز أوجه تنميته واستقراره- بالنسبة لأحزابها- مدعاة لظهور اشكال عدة من مواقف مناهضة أقلها «التشكيك» أو التقليل من الجدية والعزم من خلال تصدير الخطاب المتشائم.. وتعسُّف الحقائق المثبتة في الواقع المعيش للناس.

والغريب أن يتواصل اصرار بعض قيادات هذه الأحزاب على المضي في هذا الاتجاه، والاعتقاد أن فيه ما يمنحهم من صفات الوطنية والنضال!

ولن تتردد هذه القيادات من محاولات ايهام الآخرين بانها تدفع على المستوى الشخصي ثمن مواقفها، وان مجرد «دعابة» أو «مزحة» تكلفها صعوبات كبيرة!

●●●

وبالإشارة إلى افصاح قيادات في المعارضة ومطالباتها لنا بتأمل حجم الصعوبات التي تواجهها نتيجة مواقفها! هي

موجز
«شركاء».. لكن دعونا نطمئن!

محمد الجرادي

بالضرورة مطالبة بامتلاك الشجاعة والجرأة في اثبات ما تعتقده من خسارات على المستوى الشخصي أو سواه حتى نطمئن انها فعلاً «تناضل» بجيوب نظيفة وبطون فقيرة!

ولكي نطمئن أكثر هي مطالبة بإثبات مايدحض ممارسات ابتزاز وقمع تنفذها داخل مؤسساتها الحزبية، وضحاياها من العاملين في هذه المؤسسات كثر!

وبالعودة إلى مسألة الشراكة نجد هذه القيادات وأحزابها عاجزة عن استيعاب هذا الحق المكفول لها دستورياً، وتحاول مغالطة نفسها باستحالة هذه الشراكة مقابل ما تدعيه من استحواذ وسيطرة «الحاكم»..

● ومع أن في الوقت متسعاً كي تتوافر على رؤية تمنحها التحرك بفاعلية تجاه ماهو أكثر أهمية وجدوى من معزوفة «الإصلاح السياسي والإدارة الانتخابية» فإنها كما يبدو لن تفعل ولن تخرج من «الحفرة» التي وضعت نفسها فيها.. واستلذت ما يمجّد الانهيار والتدهور.. وإنْ بصيغة ادعاء المسؤولية والحرص!

algradi79@yahoo.com

وصل
اللغة الخشبية في مواجهة «الحوار»!

أمين الوائلي

■ اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام أطلقت مبادرة جديدة للانفتاح على الشركاء في الحياة السياسية والحزبية.. وكلفت الأمين العام للمؤتمر اجراء حوارات مع الأحزاب والتنظيمات السياسية «لإيجاد برنامج للتوافق الوطني المستقبلي».

● دعونا نُذكّر بحقيقة مهمة، حتى لا يسترسل الخطاب الاعلامي والسياسي في تشريح المبادرة والذهاب بعيداً عن مضمونها الفعلي.. لأن البعض، هنا وهناك، اندفع في تلوين ومكيجة الدعوة والمبادرة لتأخذ صفة الفرادة والندرة.. وكأنها بنت وقتها لا غير.. فيما آخرون كلفوا انفسهم قراءة الهامش لا المتن، أي تصنع الدهاء في قراءة ما وراء المبادرة وتخمين ان ثمة اهداف وغايات غير معلنة.. ليتوسعوا لاحقاً في ضرب الودع وتشريح الخطة الظرفية الراهنة وتوقيتها.

● من المهم التذكير بان المبادرة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة.. وهي ليست بنت وقتها، وانما هي بنت المنهج السياسي للمؤتمر الشعبي العام الذي يتقوم بالأساس على الايمان العميق بالمشاركة والتوافق والحوار.. ولا ينبغي أن ننسى او ننتاسى حقيقة ان المؤتمر جاء منذ يومه الأول ليمثل خلاصة حالة حوارية في مجتمعه وبيئته الوطنية فهو بذلك يتواصل مع ذاته وهويته وتاريخه.

● علينا أن نقرأ المبادرة الجديدة في سياق الحالة الحوارية التي يمثلها ويجسد انموذجها الواقعي هذا التنظيم الوطني.. لأن اجتزاء الفقرة الأخيرة والترويج لها -إن مدحاً او عكس ذلك- عمل يفتقر الى الموضوعية، وهو يغمط المبادر وصاحب الدعوة حقه في التقدير اللازم من قبلنا والجميع للتزامه خط الحوار والتوافق لقرابة ثلاثة عقود خلت في العمل والممارسة والخبرة المتراكمة.

● الدعوة الأخيرة تجيء منسجمة مع هذا التاريخ ومتناغمة مع الخط السياسي والوطني الذي يمثله المؤتمر، وليس صحيحاً اعتبارها حالة فريدة ونادرة.. لأن ذلك يستتبعها بالكثير من الاجتهادات والتخمينات الموغلة في التنجيم السياسي والإعلامي.

● أما ما قوبلت به المبادرة والدعوة من ردود فعل متفاوتة لدى قيادات تمثل احزابها في المشترك، فلا يخرج عن كونه تكراراً مملاً لذات النص المحفوظ سلفاً، والذي قيل وسمعناه دائماً.. هناك ما يشبه الاصرار والتعنت في استدعاء اللغة الخشبية ذاتها.. أمنيات بان تكون «الدعوة جادة» أو «ليست كسابقاتها» أو «نرحب ونتحفظ» و«لن نرضى تكرار تجارب الحوارات الماضية».. وكلام كثير غارق في التوجس وعديم الحيلة أمام المرونة والانفتاح.

● وربما كان أقل التعليقات -وأخفها ايضاً- هو ما قاله غير واحد كشرط لقيام حوار مستقبلي مع المؤتمر.. وهو: أن يتم الحوار على قاعدة «برنامج الاصلاح السياسي».

● أي حوار هذا يفضي الى «توافق وطني مستقبلي» اذا كان الفرقاء سيفرضون شروطهم منذ ما قبل البداية.. ويجددون مواضيع وقواعد الحوار سلفاً.. لم تعد ثمة حاجة الى جلسات حوار من أصله.. إن كان مشروعه ونتائجه تقر سلفاً!

● إذا أفلح الفرقاء وأحزابهم في تجاوز أخطاء وعثرات الأمس.. عليهم أن يتخلوا عن الفروض والشروط المسبقة والإلزامية وعن الهواجس المميتة المميتة.. وأخيراً عن اللغة الخشبية التي لم تعد مغرية أو مربحة بتاتاً..

شكراً لأنكم تبتسمون

Ameen101@maktoob.com

اللجنة العامة تقر: المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية

تكليف الأمين العام بإجراء حوارات مع الأحزاب لايجاد برنامج للتوافق الوطني المستقبلي

■ ناقشت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام في اجتماعها الذي عقد برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح _ رئيس الجمهورية _ رئيس المؤتمر الشعبي العام الخميس الماضي العديد من القضايا المتصلة بالجانب السياسي والاقتصادي والتنموي والقوانين المتصلة بالضرائب والايجارات والاستثمار بالاضافة إلى القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير حول قانون ضريبة المبيعات ومعالجة ارتفاع الاسعار كما وقفت اللجنة أمام عدد من القضايا والموضوعات المدرجة على جدول الأعمال والمقدمة من قبل الأخ عبدالقادر باجمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام والمتضمنة القضايا التالية:

- نتائج الانتخابات التكميلية للمجالس المحلية.
- الاطلاع على مصفوفة الإجراءات التنفيذية المقدمة من الحكومة لتنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.
- الخطوات الجارية بشأن تعديل قانون السلطة المحلية.
- المقترحات المطروحة بشأن تعديل قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.
- الموضوعات المتعلقة بالإجراءات التنظيمية الداخلية والبرامج التنفيذية في المستويات السياسية والثقافية والإدارية.

وقد ثمنت اللجنة العامة أثناء الاجتماع الجهود التي بذلتها الأمانة العامة، وكذا الهيئة التنفيذية على المستويين المركزي والمحلي.. وأكدت على أن البنية التنظيمية والسياسية والفكرية للمؤتمر الشعبي العام تمثل المحور الأساسي والضروري في المرحلة الراهنة التي تؤكد تماسك الجبهة الداخلية للوحدة الوطنية، وتبرهن على أن القدرات التنظيمية والمؤسسية لعمل المؤتمر الشعبي العام هي المنطلق الأساسي للوحدة الداخلية ولجمل قرارات المؤتمر الشعبي العام فيما يتعلق بمسئولياته التاريخية تجاه إدارة الدولة والمجتمع.. وفي هذا الإطار فقد ناقشت اللجنة العامة جملة المهمات التاريخية القادمة لتعميق المشاركة وتطوير العمل المؤسسي ولاسيما فيما يتعلق بالمهام المستقبلية المتمثلة في ما يلي:

أولا: القضايا المتصلة بالتعديلات الدستورية الرامية إلى إحداث تطوير حقيقي في منظومة السلطة التشريعية ترتقي في نفس الوقت بدور مجلس الشورى في هذه العملية وتؤدي إلى تطبيق مبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية المتعلقة بتطوير الانتخابات المحلية بما يؤدي إلى انتخاب المحافظين ومدراء المديريات من خلال وضع القواعد الدستورية والقانونية الضرورية لذلك في إطار واقعي ومنهجي ونظامي متماسك.

ثانياً: المسائل المتعلقة بتعديل قانون الانتخابات العامة بما يؤدي إلى نظام انتخابي له طابعه الديمقراطي الخالص والكامل وإجراءاته القانونية السليمة والشفافية.

ثالثاً: إيجاد القواعد التنظيمية والإجرائية والانضباطية العالية التي تتطلبها العملية السياسية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وذلك لتحقيق هدف أساسي وانضباط مهم على المستويين السياسي والشعبي.

إن اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وهي تطرح كل تلك القضايا الوطنية الشاملة، إنما تسعى من وراء ذلك إلى حشد الرأي العام نحو التفكير الجدي والمسئول تجاه قضايا البناء المستقبلي وهي تعبر في هذا المضمار عن رغبتها الوطنية الأكيدة لحوار وطني مسئول تتحمل فيه كافة القوى السياسية مسئوليتها التاريخية، مع التأكيد في نفس الوقت على أن المؤتمر الشعبي العام سيظل عند مسئوليته التاريخية في كافة الأحوال لكي يقود الجميع نحو هذه التوجهات التي يسعى من خلالها إلى تعزيز الوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة.

وقد أقرت اللجنة العامة في اجتماعها الموافقة على المصفوفة التنفيذية التي أعدتها الحكومة بشأن تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية ، بالإضافة إلى إقرارها للإجراءات التنظيمية الداخلية الرامية إلى تقوية العمل المؤسسي والإداري والتنظيمي لجميع إطارات المؤتمر الشعبي العام.

وكلفت اللجنة العامة الأمين العام لإجراء الحوارات مع جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية على قاعدة الدستور والقوانين النافذة وبرنامج المؤتمر الشعبي العام لإيجاد برنامج التوافق الوطني المستقبلي، كما اتخذت اللجنة العامة العديد من القرارات الهادفة إلى تعزيز قدرات المبادر الوطني وتوفير المزيد من المناخات المشجعة على الاستثمار والتسريع بوتائر التنمية وعلى مختلف الأصعدة.

■ من جانبه أكد طارق الشامي رئيس الدائرة الإعلامية في المؤتمر الشعبي العام جدية المؤتمر في الدعوة إلى حوار مع كافة القوى السياسية للخروج بصيغة وطنية مستقبلية تخدم مصلحة البلد.

وقال الشامي في تصريحات صحفية: نحن في المؤتمر الشعبي جادون ولدينا ما يتم طرحه على طاولة الحوار خصوصاً ما يتعلق بتعزيز الديمقراطية وساحة الحريات العامة والمشاريع التي تم تجهيزها من قبل كانتخابات أعضاء مجلس الشورى والمحافظين ومدراء المديريات، مؤكداً أن الفرصة متاحة وتوافر الإرادة والمناخ مناسب بعيداً عن التوتر وأجواء الانتخابات وأية مناكفة بين القوى السياسية.

وفي رده على قول المعارضة عدم تلقي دعوة رسمية من المؤتمر الشعبي العام بشأن إجراء حوار ، قال الشامي إن هذه الدعوة تعتبر تجديداً لدعوات سابقة، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق مع المعارضة وتحديداً المشترك على مواصلة الحوار عقب الانتخابات الرئاسية والمحلية السابقة ومناقشة بقية القضايا التي تهم الوطن" وجهنا دعوات لتجاوز مرحلة الانتخابات وطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة".

وعبر عن أمله أن يستجيب الجميع لهذه الدعوة وأن يعملوا على إيجاد إطار للحوار بين أطراف المنظومة السياسية حتى يتحمل الجميع مسئوليته التاريخية.

ودعا رئيس دائرة الإعلام بالمؤتمر أحزاب المعارضة إلى تقديم أي مشاريع يرون أنها تخدم الوطن أو أي توافقات سياسية بالذات فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية وانتخابات مجلس الشورى والمحافظين بعد إجراء أي تعديلات قانونية أو دستورية تتطلب ذلك.

وقال الشامي في تصريح بثه موقع "الصحوة نت" نحن لا ننظر إلى بناء الوطن بأنه حكر على المؤتمر الشعبي العام ولا ندعي الكمال أو احتكار الحقيقة وعلى الجميع أن يدلوا بدلوهم فيما يخدم الوطن ويعزز التجربة الديمقراطية.

وأضاف: صحيح أننا في المؤتمر الشعبي العام علينا مسئولية تاريخية بناء على الثقة التي منحنا إياها الشعب في الانتخابات الرئاسية والمحلية لكننا لا نحتكر بناء الوطن ولا ندعي ذلك ونعتبر بناء الوطن ومستقبله مسئولية كافة القوى السياسية.

وعن ضمانات إنجاح الحوار خصوصاً بعد فشل تجارب سابقة قال الشامي أن المناخ مناسب والإرادة لدى حزبه متوافرة وأن الفرصة متاحة هذه المرة بعيداً عن أجواء الانتخابات المتوترة.

وحول قاعدة الحوار التي دعا إليها المؤتمر الشعبي بالنسبة لنا كانت الدعوة واضحة كانت على قاعدة الدستور الذي يقوم على أسس ديمقراطية، مضيفاً هناك قضايا مهمة تهم المجتمع بشكل عام وتعمل على تطوير بنية النظام السياسي خصوصاً ما يتعلق بانتخابات مجلس الشورى والمحافظين وتعزيز الديمقراطية داعياً كافة الشركاء في الحياة السياسية إلى التوافق حول هذه القضايا المستقبلية التي تهم الجميع، وأضاف الشامي هناك تطورات في محيطنا الإقليمي في الصومال والعراق والسودان وفلسطين وبقية دول المنطقة وعلى أحزاب المعارضة أن تقف موقفاً مسئولاً أمام مثل هذه التطورات والتوترات التي تحدث في محيطنا العربي والإقليمي ، داعياً الجميع إلى الخروج بصيغة توافقية وطنية مستقبلية تخدم البلد ومصالحه معرباً عن أمله أن تكون نتائج أي حوارات قادمة إيجابية لما من شأنه خدمة البلد.

في اجتماعات الدورة السابعة للجنة العليا اليمنية-السورية

التوقيع على اتفاقيات وبرامج تنفيذية في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري

□ دمشق-سبأ- سانا:

■ استقبل فخامة الرئيس بشار الأسد- رئيس الجمهورية العربية السورية الشقيقة أمس بدمشق الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء الذي نقل لفخامته رسالة من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تتعلق بقضايا التعاون الأخوي بين البلدين وسبل تطويرها وكذا التطورات الإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك .

وخلال اللقاء أطلع الأخ رئيس الوزراء الرئيس السوري على نتائج اجتماعات الدورة السابعة للجنة العليا اليمنية السورية المشركة التي اختتمت أمس بدمشق وتمخض عنها التوقيع على ثلاث عشرة اتفاقية وبرنامج تنفيذي ومذكرة تفاهم بهدف تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين والشعبين الشقيقين.

كما جرى خلال اللقاء مناقشة القضايا المتصلة بالعلاقات الأخوية بين البلدين وسبل تطويرها واستعراض الأوضاع والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك .

وقد بارك الرئيس بشار الأسد النتائج التي خرجت بها اجتماعات اللجنة المشتركة.. مؤكداً على أهمية تعزيز وتطوير التعاون الثنائي والارتقاء بآليات العمل المشترك وصولا الى تحقيق مايصبو اليه البلدان لتمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وبما ينعكس خيرا على الشعبين في البلدين الشقيقين.. منوها إلى أهمية إعطاء القطاع الخاص دور محوري في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المشتركة.

وكانت اجتماعات الدورة السابعة للجنة العليا اليمنية-السورية المشتركة برئاسة عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء والمهندس محمد ناجي عطري رئيس مجلس الوزراء السوري قد اختتمت أعمالها أمس.. حيث حضر اجتماعات اللجنة العليا.. كما جرى التوقيع على عدد من الاتفاقيات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم للتعاون في مجالات مختلفة شملت حماية البيئة والثروة السمكية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والقضاء والإعلام والشباب والرياضة.

■ وتضمن محضر اجتماع الدورة السابعة للجنة العليا مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والمالي والمصرفي والجمركي والصناعة والمواصفات والمقاييس والنفط والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية والاتحاد العام للفلاحين في البلدين والسياحة والكهرباء والقضاء والاسكان والتعمير والتعليم العالي والتربية والثقافة والصحة والاتصالات والتقانة والبريد والنقل والشؤون الاجتماعية والعمل والبيئة والاعلام والتخطيط ووزارتي الداخلية والشباب والرياضة وشؤون المغتربين.

وفي المجال السياسي اعرب الجانبان في المحضر عن ارتياحهما لمستوى العلاقات الثنائية بينهما واكدا عزمهما على تطويرها والارتقاء بها في مختلف المجالات بما يقوي المصالح والمنافع المتبادلة للشعبين ويعززها ويوطد أواصر العلاقات بين البلدين الشقيقين.

وأكد الجانبان التزامهما بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وبأن عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط عملية شاملة لايمكن تجزئتها وأن السلام العادل والشامل لايمكن أن يتحقق الا بالانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الاسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل وبقية الاراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧م واستكمال الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب اللبناني بما في ذلك مزارع شبعا واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف وفقا لقرارات الشرعية الدولية ٢٤٢/٣٣٨/٤٢٥ ومبدأ الارض مقابل السلام..ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢م.

كما أكدا ايمانهما بالتضامن والعمل العربي المشترك ازاء التحديات التي تواجه الامة العربية.. وضرورة الالتزام بتنفيذ قرارات القمم العربية.. وأهمية دور جامعة الدول العربية.. وتطوير منظومة العمل العربي المشترك بما يمكنها من تحقيق الاهداف التي تصبو اليها الامة العربية.. ورحبا بالخطوات التي يتم اتخاذها في اطار الجامعة العربية بهذا الصدد.

وأكد الجانبان ضرورة الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني واستمرار الحوار بين مختلف القوى السياسية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتبار ذلك وسيلة لمعالجة كافة القضايا السياسية والاقتصادية بما يعزز وحدة الجبهة الداخلية والحفاظ على الصمود والمقاومة صونا لمصالح الشعب الفلسطيني وضمانا لتحقيق أهدافه وفي هذا الصدد أكد الجانبان دعمهما وتضامنهما مع الشعب الفلسطيني وطالبا الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي بالعمل على فك الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي والعسكري المفروض عليه.. والزام حكومة الاحتلال الاسرائيلي بالتوقف عن سياسة العقاب الجماعي والاجراءات القمعية التي تتخذها بحق الشعب الفلسطيني وأطلاق جميع المعتقلين العرب في سجون الاحتلال وانهاء النشاط الاستيطاني في الاراضي العربية المحتلة والتوقف عن الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري.

ودان الجانبان العدوان الاسرائيلي على لبنان الذي استهدف المدنيين والبنية التحتية فيه بما يتناقض مع احكام القانون الدولي.. وطالبا المجتمع الدولي العمل على وقف الانتهاكات الاسرائيلية اليومية لاراضيه وأجوائه ومياهه الاقليمية.

وفي ضوء التطورات المتلاحقة فيه أكد الجانبان حرصهما على تحقيق الوفاق الوطني بين أبنائه صونا لوحدته أرضا وشعبا.. ورفضا لكل أشكال التدخل الاجنبي في شؤونه الداخلية.

كما اعرب الجانبان عن تمسكهما بوحدة العراق أرضا وشعبا واحترام سيادته وسلامة أراضيه وانتمائه العربي..ودعيا الى حوار وطني حقيقي تشارك فيه كافة أطياف الشعب العراقي بهدف وقف العنف والصراعات الدائرة فيه ووضع جدول زمني لانسحاب قوات الاحتلال الاجنبي منه.

وأكد الجانبان على ضرورة اخلاء منطقة الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الاسلحة النووية.. وطالبا المجتمع الدولي بالزام اسرائيل على الانضمام الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية واخضاع منشاتها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.. وأكدا على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

كما أكد الجانبان ادانتهما للارهاب بكافة أشكاله وصوره باعتباره ظاهرة عالمية لاتنتمي الى لون أو مذهب أو دين.. ويريان فيه تهديدا للامن والاستقرار والتقدم.. وشددا عزمهما على مواصلة التصدي له لاستئصاله والقضاء عليه.

وأدانا الافتراءات المشبوهة للربط التلقائي بين الارهاب والعرب والمسلمين. وجددا الدعوة لعقد مؤتمر دولي باشراف الامم المتحدة لتعريف الارهاب وبيان أسبابه ودوافعه والتمييز بينه وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الاجنبي.

كما أكدا ادانتهما لاسلوب العقوبات بين الدول كوسيلة للضغط والابتزاز في العلاقات الدولية ما يزيد في تعقيد الاوضاع ويحول دون اقامة علاقات متوازنة بين الدول ودعيا الى رفض ازدواجية المعايير في التعامل الدولي واعتماد مبدأ الحوار كوسيلة لحل النزاعات والخلافات بين الدول ما يسهم في تحقيق الامن والاستقرار الدوليين.

ثم عقد السيدان عطري و باجمال مؤتمرا صحفيا أكدا فيه أهمية لقائهما اليوم مع السيد الرئيس بشار الاسد وتوجيهات سيادته التي تشكل قوة دفع لمسارات التعاون بين البلدين الشقيقين والارتقاء بها في المجالات المختلفة.

كما تحدثا عن نتائج أعمال اللجنة العليا في دورتها السابعة والاتفاقيات والمذكرات التي تم ابرامها والآليات تنفيذها ودورها في تنمية وتطوير العلاقات المتنامية بين سورية واليمن مؤكدين ضرورة العمل والمتابعة لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة وترجمتها الى واقع ملموس يعزز المصالح والمنافع المتبادلة ويوطد الاواصر وعلاقات التعاون القائمة بين البلدين.

بعد ذلك أجاب السيدان عطري و باجمال على أسئلة الصحفيين التي تركزت حول آفاق التعاون والموضوعات التي تناولتها اجتماعات اللجنة في دورتها الحالية وسبل متابعتها وتطويرها.

وكان السيدان عطري و باجمال قد عقدا اجتماعا ثنائيا قبل اختتام أعمال اللجنة العليا استعرضا فيه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي توصل اليها الجانبان ونتائج أعمال اللجنة العليا.

مصدر مسئول باللجنة الأمنية العليا :

الإجراءات الاحترازية الأمنية في المطارات تطبق على الجميع دون استثناء

■ اوضح مصدر مسئول باللجنة الامنية العليا بان الاجراءات الادارية والامنية التي تنفذ في مطار صنعاء الدولي وكافة المطارات في بلادنا والمتمثلة في اجراءات التفتيش الروتيني والمعمول بها في كافة المطارات العربية والعالمية، هي اجراءات امنية احترازية تستهدف في المقام الاول الحفاظ على امن وسلامة وطمانينة المواطنين والركاب، وهي تطبق على الجميع دون استثناء ولما فيه تحقيق المصلحة العامة.

وعبر المصدر في تصريح لوكالة الانباء اليمنية /سبا/ عن استغرابه من التصريحات غير مسئولة والزوبعة المفتعلة وغير المبررة التي اثارها مؤخراً في بعض وسائل الاعلام عن حميد عبدالله الاحمر عضو مجلس النواب بسبب رفضه الاستجابة لطلب الموظف المعني بصالة التشريفات بالمطار بتمرير حقيبته اليدوية للتفتيش عبر جهاز الأشعة السينية أثناء عودته في الرحلة القادمة من دبي مساء الثلاثاء ١٦ / ١ / ٢٠٠٧م، وحيث انه وبدلاً من الخضوع للاجراءات القانونية المطبقة على جميع المسافرين، قام بتوجيه التهم والشتائم لموظفي امن المطار الذين كانوا يقومون بواجباتهم بهدف الحفاظ على امن واستقرار وسلامة الجميع.

وفند المصدر الادعاءات والتخرصات التي تضمنها تصريح منسوب لمدير مكتب المذكور.

وقال المصدر بان ادعاء المذكور بانه كعضو مجلس النواب يملك الحصانة،ولا ينبغي تفتيش حقائبه اثناء وصوله او مغادرته المطار، ينم عن عدم فهم بنصوص الدستوروالقوانين النافذة ومنها المادة /٨٢/ من الدستور، بل وتكييفها وبما تقتضي مصالحه وتوجهاته الضيقة.. موضحاً ان النص الدستوري فيما يتعلق بالحصانة يترتب وفقاً لغرض واحد يشير إليه، وهي الاجراءات ذات الطابع الجزائي، وهو ما تؤكده المادة /٢٠٤/ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

واضاف المصدر ان مثل هذه الاجراءات الاحترازية الامنية أو الادارية تمارسها سلطات المطار بصورة مباشرة بحسب الصلاحيات القانونية المخولة لها في هذا الشان، دون انتظار لاي توجيهات، وتطبق على الجميع ولما فيه تحقيق الامن والسلامة والمصلحة العامة، والاجهزة الامنية تتعامل مع المواطنين من منطلق ان الجميع سواسية امام القانون، ولا يمكن لاي شخص مهما كان ان يتصرف وكانه فوق النظام والقانون.

وقال المصدر :«لقد كان ينبغي على حميد الاحمر وهو عضو مجلس النواب (السلطة التشريعية)، ان يكون القدوة في التزامه بالنظام والقانون والادراك بان بناء الدولة اليمنية والمجتمع المدني الحديث، يقتضي ان يخضع جميع المواطنين للقانون دون استثناء او تمييز».

وشدد المصدر على اهمية التعامل مع الحصانة البرلمانية التي منحها الدستور بصورة مسئولة وعدم الانجرار الى مخالفة احكام الدستور والقانون او تفسير نصوص الدستور بما يوافق الاهواء والامزجة الشخصية.

واكد المصدر رفضه لما تضمنه التصريح من التهديد والوعيد.. محذراً في الوقت نفسه كل من تسول له نفسه الخروج على النظام والقانون او التطاول على مؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة واعاقتها عن اداء مهامها وواجباتها القانونية.

وعبر المصدر عن شكره للاخوه الوزراء واعضاء مجلسي النواب والشورى وغيرهم من اعضاء السلطات والهيئات القيادية في بلادنا الذين يحترمون النظام والقانون ويلتزمون به وبما يحقق المصلحة العامة.

الرجوي مستشاراً للأمين العام

■ أصدر الأخ عبدالقادر باجمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام قراراً قضى بتعيين الأخ محمد محمد الرجوي مستشاراً للأمين العام بدرجة رئيس دائرة.

الميثاق
نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم
مدير التحرير: أمين الوائلي
نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري
سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
سعر الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠٠ ريال
العنوان
الجمهورية اليمنية-صنعاء-شارع رقم (١٢) متفرع من شارع الزبيري أمام مبنى «سبأفون»
تليفون: (٤٠٢٨٤٣-٤٦٦١١٨-٤٠٢٨٤٥) -فاكس (٢٠٨٩٣٣) -ص.ب: ٢٣٧٧
● موقع الصحيفة على الانترنت: (www.almethaq.net)
● البريد الالكتروني: contact@almethaq.net